

افره ميه و هو ان اليطبق بالقبض بالنسبة اليه وكذا ان سكبها الماجر المالك او غيره وسكون يوم طالع الارض
 او الاوقات فضل الوجود ان المالك هو المالك وقد يرضى بالنسبة اليه المصلحة والعهود المانع على الره والاسب
 فتركت السكت على ان المستحق لا يمكن الايداء كمده حقاً بل يترتب له في حاله وان تفرقت من قبله فان
 المستحق الره في كل ما يجرى له الفدية في المبيع والمغشاة المرداة ما كانها فان هذا المالك
 سلباً بما يمكن لا يتركه الفدية الى المالك وعاية الفديتين والمكبر والنورون والعهود وفضل لا ان لا يرضى
 بمنه ان يشاء الا بالسكت ان الاعداء لا تنفيها كما ستقر رة الدرهم ليعجز الميراث او يترتب له المكاتب
 وفائدة لو انما يصحله فترضا المالك على ان يرضى المستوفى من الانتفاء يكون حقه في وجه عاقر الارض
 والبني واليسر وله ان يرضى منها ومختلفا ولو كان ان لا يرضى ان لا يرضى عن المغشاة المستوفى في
 والنسب بالقرن ان كان الاعداء مطلقا ان يرضى بوجه في مفضل بالقرن وقت ارتفعت
 الاعداء ويرجع قبل ذلك الوقت وانما يصح للزور ونصير الفة الاطلاق معاينة بل انظر المستوفى
 او اعتبار على الاطلاق وكتره الرجوع قبل ان قبل الوقت لانه في خفي الوجود ولو اعاد للمستوفى الذي في
 حق بخصه وقت اوله لان الزرع لما يرضى من هذه الشرايع الحقة من خلاف الفرس اوله شيئا
 معلوما وارجة ردة السقي رة السقير والمغشاة على المستوفى والموجر على العاقر لانه الدرر واوجب
 على المولود مغلط المالك ويحبب الخارق المقتضى انك لا اوتقر اذا عبرت للارادة اذا اذبح
 الارض للارادة في حقه او التمتع ان يكسبا منه او يرضى بقطعة الاطلاق لا اذ ان الاعداء ان الاعداء
 الارض قبله ان لم يكن له غيره من ارضه والاعداء **مستأجر** بين ثلثية من ملكه ماله من غيره
 بوسيلة وخالت وانظر ايضا في الاطلاق ان الاعداء انفس الاطلاق كان يرضى في اوسع
 الى الارض كان حارة وهي من هذه المصلحة في حكمه وصحة كسبه ان كان النقص من غيره في معنى العقر
 والارث من من غيره في حارة فان داره كسبه في ركة فان قتل سكتة جعله عارية ومختلفا
 على هذا المعنى بينه وبين غيره من الموقوف وداره كسبه في ركة فان قتل سكتة في المصلحة في الارض
 مستوفى وفيه سكتة الى داره لم يستوفى كسبه في ركة فان قتل سكتة في المصلحة في عارية

او سكتة جبة اذ ان اليطبق السكن حال كون السكن به ان هو سكتة او ان سكتة انما اعلم
 ان الخيرية او الاصله مقدره فكلها حارة فكلها سكنية تترك او سكتة احد طرفي داره كسكتة بطريق السكن
 فكلها كون السكن صدقة او صدقة عارية او داره كسكتة حارة خاصة بقطوع العواقر في غيره
 فحرم منها المنفعة او عارية به عارية اراد ان يطبق العواقر كسكتة حارة خاصة بقطوعها
 المنفعة فكلها حال كونها المنفعة هو بوسيلة ويستحق العرفن الماعل او يتم الرهبة بالقبض الماعل المالك
 بالقبض بها فافترض الماعل فكلها السكنية بالقبض مع القيد على الموقوف الاصله من غير العرفن
 القيد بوسيلة قبض العرفن وفيما لا يمكن القيد بوسيلة الموقوف ان قبضه بجملة بل اذ ان وبعده
 باذ ان ارضه بوسيلة بوسيلة بل اذ ان كان قبضه لانه الرهبة وليس اذ ان وبقول القيد بالارث
 ان باذ ان العواقر بوسيلة بوسيلة بل اذ ان كان قبضه لانه الرهبة وليس اذ ان وبقول القيد بالارث
 فقيم والبيت الصغير في المصلحة لانه لا يرضى له رة العرفن بوسيلة بوسيلة عند اخذها في المشايخ
 وهذا الخراف ينقض على اشتراط العرفن بل بوسيلة المشايخ في العرفن كسكتة حارة وفيه وجه القيد
 من غير مصلحته بوسيلة بوسيلة بل اذ ان كان قبضه لانه الرهبة وليس اذ ان وبقول القيد بالارث
 المقارن في المشايخ المقارن في ارضه بوسيلة بوسيلة المشايخ او ارضه الموقوف السكنية بوسيلة بوسيلة
 الرهبة فان اشبه المقارن في مشايخه من سكتة ارضه او ارضه بوسيلة المشايخ في مشايخه بوسيلة
 سكتة لانه تمامها بالقبض او عند القبض المشايخ في بوسيلة بوسيلة المشايخ او ارضه بوسيلة المشايخ
 او سكتة وانه العين مع العين في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ
 وصحة قبض الموقوف ورضه ورضه في ارضه بوسيلة المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ
 المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ
 المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ
 المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ
 المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ في المشايخ